النصب على نزع الخافض في الحديث النبوي الشريف

أ. م. د. شهاب أحمد إبراهيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على نبيِّه الأمين، وعلى آلهِ وصحبِه أجمعين.

أما بعدُ :

فالرّسولُ محمّد (صلّى اللهُ عليه وسلّم) أفصحُ العربِ، وكلامُه أفصحُ الكلامِ بعدَ كتابِ اللهِ تعالى، لذلك اهتمّ علماءُ المسلمين بشرحِ كلامِه وإعرابِ مشكلِه وحلِّ ألفاظِه لذلك جاءت كتبُ شروحِ الحديثِ مملوءةً بالمسائلِ اللغويّة والنحويّة، لكنْ مع كثرةِ هذه المسائل وغزارتِها لم ينلْ الحديثُ النبوي حظّه من الدراسة كما نجده مقارنةً بالقرآن الكريم والشعرِ العربي، والسببُ يعودُ إلى الدّعوة التي أطلقها قسمٌ من العلماءِ بعدمِ جوازِ الاستشهادِ بالحديثِ في المسائلِ النحويّة، ونحنُ لا نريدُ الخوضَ في هذه المسألة لأنّ الخلافَ فيها تناوله كثيرٌ من العلماءِ القدماء والمحدثين، لكننّا نتمنى أن يهتمّ الدارسون المعاصرون بالحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية فيكثروا من الاستشهاد بالحديث الشريف لتثبيت الآراء النحوية بدلاً من الاستشهاد بالأشعار المجهولة القائل أو الشّاذة والتي قد يكونُ بعضُها مصطنعاً.

وهذا البحثُ المتواضعُ يلقي الضوءَ على مسألةٍ نحويّة في شروح الحديث ألا وهي مسألةُ النّصبِ على نزعِ الخافضِ، وقد ضمّ البحثُ مقدِّمةً وتمهيداً عنِ النّصب على نزعِ الخافضِ، ثمّ يأتي البحثُ : النصبُ على نزع الخافض في الحديثِ النبوي الشريفِ، ثمّ تأتي الخاتمةُ التي تضمّ أهمَّ النتائجِ.

وقد اعتمدتُ على شروح الحديث كفتح الباري لابن حجر (ت ٨٥٢ هـ)، وعمدة القاري للعيني (ت ٨٤٥ هـ)، وعلى كتب إعراب الحديث كإعراب ما يشكلُ من ألفاظِ

الحديثِ للعكبري (ت ٦١٦ هـ) وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، وعلى كتب النحو ككتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) والمقتضب للمبرد (ت ٢٨٥ هـ) ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) وغيرها من كتب النحو.

وأخيراً أحمدُه تعالى المّيسر لكلِّ خيرٍ، وأصلّي على أشرف خلقِه وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمهيد

الفعلُ المتعدِّي يصلُ إلى مفعولِه مباشرةً دونَ حرفِ الجرِّ، أمّا الفعلُ اللازمُ فلا يصلُ إلى مفعولِه مباشرةً، وإنّما يصلُ إلى مفعولِه بواسطة حرف الجر كـ (ذهبتُ بزيدٍ) أو همزة التعدية كـ (أذهبتُ زيدا) أو بالتضعيف **(كاكرمت زيدا)** (١)

فإذا حُذِفَ حرفُ الجرِّ انتصبَ الاسمُ الذي يأتي بعدَه وجوباً فتقول (مررتُ زيداً) ومنه قولُ الشّاعرِ (٢) :

تمرّون الدّيارَ ولم تعوجوا كلامُكم عليّ إذاً حرامُ

أي تمرّون بالديار (٣) .

ويبقى على جرِّه شذوذاً كقوله (٤) :

إذا قيلَ أيُّ الناسِ شرٌّ قبيلة أشارتْ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

وكقوله (٥) :

وكريمةٍ من آلِ قيسٍ ألفته حتّى تبذّخَ فارتقى الأعلامِ

وعُدّ الجرُّ شاذاً لأنّه لا موجبَ له بعدَ حذفِ حرفِ الجرِّ، ومذهبُ الخليل (ت ١٧٠ هـ) والكسائي (ت ١٨٩ هـ) أنّ النّصبَ واجبٌ لضعفِ حرفِ الجرِّ عن العملِ محذوفاً (٦) :

ومذهبُ سيبويه جوازِ الأمرين (٧)، والناصبُ له عند سيبويهِ هو الفعلُ (٨)، ومذهبُ الكوفيين أنّه منصوبٌ بنزعِ الخافضِ (٩).

وذهب بعضُهم أنّ الأفعالَ اللازمةَ تتعدّى إلى المفعولِ دونَ حرفِ الجرِّ لأنّها ضمِّنتْ معانيَ أفعالٍ متعدّية (١٠).

وذهبَ بعضُ النّحاةِ إلى أنّ هذا الاسمَ ظرفٌ كغيره من الظروفِ ونسبَهُ الرضي (ت ٦٨٦ هـ) والسيوطي (ت ٩١١ هـ) إلى سيبويه (١١) وردّه ابنُ هشام لأنّ ظرفَ المكانِ ما كان مبهماً (١٢).

وحذفُ حرفِ الجرِّ سماعيّ وقياسيّ، أمّا السّماعيّ فهو في غير (أنْ) و (أنّ) والقياس ما كان معهما (١٣).

البحث: النصب على نزع الخافض في الحديث النبوي الشريف :

ضم البحث عدة مسائل ذكرتها على سبيل المثال لا الحصر لأنها كثيرة ولا يمكن دراستُها في هذا البحث الموجز.

أوّلاً : قولُ الرّسولِ (صلّى اللهُ عليهِ وسلّم) في مرضِه الذي توفِّي فيهِ (ضعوا لي ماءً في المِخضَب) (١٤).

قوله (ضعوا لي ماءً) رُويَ باللام، ورُويَ في روايةٍ أخرى (ضعوني ماءً) بالنّون (١٥).

قال ابنُ حجر : والرّوايةُ بحرف الجرِّ أوجهُ، وكذلك أخرجَهُ مسلم (١٦).

أمّا الرّوايةُ بالنون فخرّجَها الكرماني (ت ٧٩٦ هـ) على تضمُّنِ الوضعِ معنى الإعطاءِ أو على نزعِ الخافضِ أي : ضعوني في ماءٍ (١٧)، أو أنّ الماءَ تمييزٌ عن المِخضَبِ مقدّمٌ عليه إنْ جوَّزنا التقديمَ (١٨).

وتقديمُ التمييزِ أجازهُ الكسائي والمازني (ت ٢٤٨ هـ) والمبرِّدُ وابنُ مالك، وهو غيرُ جائزٍ عندَ أكثرِ البصريين والكوفيين (١٩)، وقد ردّ العيني رأي الكرماني ووصفَه بالتعسُّفِ ولم يُجِزْ فيه إلاّ التضمينَ (٢٠)، والذي يبدو لي أنّ القولَ بأنّه تمييزٌ مقدّمٌ على عامله ليس ببعيدٍ وأنّ ما وردَ من شواهدَ تؤيّدُ المسألةَ كافٍ في تقعيدِها واللهُ أعلمُ.

ثانيا : قولُ أبـي هريرة للرّسولِ (صلّى اللهُ عليهِ وسلّم) : (بأبي أنتَ وأمّـي يا رسولَ اللهِ: اسكاتُك بين التكبيرِ والقراءةِ ما تقولُ) (٢١)، قولُه (اسكاتُك) بكسر أوّلِه، ورفعِ التاءِ، وفي روايةٍ بنصبِ التاءِ (٢٢).

أمّا روايةُ الرّفعِ فخرّجها ابنُ حجر على أنّها مبتدأ ولم يذكر الخبر (٢٣)، وروي بالنصبِ على أنّها مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ أي أسألك اسكاتك، أو على نزعِ الخافضِ، أي أسألك عن اسكاتك (٢٤)، وأعربَه العيني مفعولاً مطلقاً فقال: ((وانتصابُ (اسكاتك) على أنّه مفعولٌ مطلقٌ.

أمّا على رواية (يسكت) بضمِّ الياء فظاهرٌ لأنّه على الأصلِ، أمّا على روايةِ (يسكت) بفتح الياء فعلى خلافِ القياسِ، لأنّ القياسَ (سكوتاَ).

كما جاء بالعكسِ في قولِه تعالى (والله أنبتكم من الأرضِ نباتاَ / نوح ١٧) والقياسُ إنباتا)) (٢٥).

والذي يبدو لي أنّ توجيهَ روايةِ النّصبِ على نزعِ الخافضِ جيدةٌ بدليل رواية ابن الأثير (ما تقول في إسكاتك) (٢٦).

ثالثا : عن أبي الأسود قال : (قدمتُ المدينةَ وقد وقعَ بها مرضٌ – فجلستُ إلى عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) فمرّتْ بنا جنازةٌ فأُثنيَ على صاحبِها خيراً، فقال عمرُ (رضي الله عنه) وجبتْ. ثمّ ُمرَّ بالثانيةِ فأثني على صاحبِها خيراً فقال عمرُ وجبتْ، ثمَّ مُرَّ بالثّالثةِ فأثنيَ على صاحبِها شرّاً، فقال : وجبتْ، فقال أبو الأسود : فقلتُ وما وجبتْ يا أميرَ المؤمنين، قال : قلتُ كما قال النّبيُّ (صلّى اللهُ عليه وسلم) : أيّما مسلمٍ شهدُ له أربعةٌ بخيرٍ أدخلَه اللهُ الجنّة، فقلنا : وثلاثةٌ، قال : وثلاثةٌ، فقلنا : واثنان، ثمّ لم نسألْه عن الواحدِ) (٢٧).

قولُه : (فأثني) رويَ بالبناءِ للمعلومِ وبالبناءِ للمجهولِ، وروي قولُه (خيراً) و(شرّاً) بالرّفعِ والنّصبِ مع بناءِ الفعلِ للمجهولِ (٢٨).

وفي روايةِ النّصبِ مع بناءِ الفعلِ للمجهولِ إشكالٌ حتّى قال ابنُ التّين : ((والصوابُ الرّفعِ وفي نصبِه بعدٌ في اللسانِ)) (٢٩)، وخُرِّجتْ هذه الروايةُ على عدّةِ تخريجاتٍ منها : أنّه أقامَ الجارَّ والمجرورَ وهو قولُه : (على صاحبِها) مقامَ المفعول الأوّل أي أنّه حعلها نائبَ الفاعل، ونصبَ خيراً) على أنّه المفعولُ الثاني وهو جائزٌ لدى الكوفيين، ومرفوضٌ عند البصريين، أمّا مذهبُ الأخفش (ت ٢١٥ هـ) فهو أنّ الأحقّ بالنيابةِ هو الأهمُّ في الكلامِ مفعولاً كان أو غيره (٣٠)، وذهب النووي (ت ٦٧٦ هـ) إلى أنّه منصوبٌ على نزعِ الخافضِ أي أثني عليها بخيرٍ (٣١)، وذهب ابنُ مالك إلى أنّه صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ فأقيمتِ الصفةُ مقامَه فنُصِبَ لأنّ (أثني) مسندٌ إلى الجار والمجرورِ، والتفاوتُ بين الإسنادِ إلى المصدرِ والإسنادِ إلى الجارِّ والمجرورِ قليلٌ(٣٢).

وذهب صاحبُ مصابيحِ الجامعِ إلى أنّ قولَه (على صاحبِها) نائبُ فاعل، و (خيرا) مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه (فقال المثنون خيراً) (٣٣)، فهذا الحديثُ قد خُرِّجَ على عدّةِ أوجهٍ أحدُها على نزعِ الخافضِ والذي يبدو لي أنّه توجيهٌ جيّدٌ والمعنى يحتمله، اللهُ أعلمُ بالصّواب.

رابعا : في قصّةِ مَقدمِ النبي (صلّى اللهُ عليه وسلّم) وادي القرى قال لامرأةٍ : (كم جاء حديقتك، قالت : عشرة أوسقٍ، خَرص رسول الله صلّى اللهُ عليه وسلّم) (٣٤)

رُوي قولُه (عشرة) بالنّصبِ والرّفعِ وكذلك قولُه (خرص) (٣٥)، وخُرِّجتْ (عشرة) على روايةِ النّصبِ على نزعِ الخافضِ أو على الحالِ، وخُرِّجَ قولُه (خَرص) بالنّصبِ على البدلِ من (عشرة) أو عطفُ بيانٍ من (عشرة) (٣٦).

وأمّا روايةُ الرّفعِ فخُرِّجتْ على أنّ (عشرة) خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ويكونُ قولُه (خَرص) خبراً لمبتدأ محذوفً والتقديرُ (الحاصلُ عشرةُ أوسقٍ وهو خرصُ رسولِ اللهِ) وهذا توجيهُ ابنِ حجر والعيني وسبقهما إليه الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) والبرماوي (ت ٨٣١ هـ) (٣٧). وردّه الدماميني (ت ٨٢٨ هـ) لأنه منافٍ لتقديرِه أوّلاً (جاءتْ بقدارِ عشرةِ أوسقٍ) (٣٨)، فالروايةُ بنصبِ (عشرة) خُرِّجتْ في أحدِ الوجهين على نزعِ الخافضِ، أي على تقديرِ (جاءتْ بمقدارِ عشرةِ أوسقٍ) وهو وجهٌ جيّدٌ يساعدُه المعنى (٣٩).

خامسا : عن إسماعيل بن قيس قال : (لمّا أقبل أبو هريرة رضي الله عنه – ومعه غلامٌ – وهو يطلبُ الأسلامَ فأضّل أحدُهما صاحبَه) (٤٠)، قوله فأضلّ أحدُهما صاحبَه بزيادةِ همزةِ التعديةِ، وروي (فضلّ أحدُهما صاحبَه) من الثلاثي مع نصبِ (صاحبه) (٤١) وخُرِّجتْ على نزعِ الخافضِ، وأصلُه (من صاحبه) كما جاء ذلك في إحدى الروايات (٤٢)، وقيل (ضلّ) يتعدّى بنفسِه إذا كان في الثوابتِ مثل (دخلتُ المسجدَ) ويتعدّى بحرفِ الجرِّ فتقول : (ضللتُ عنه) (٤٣)

أمّا روايةُ (أضلّ) بالهمزةِ فلا إشكالَ فيها لأنّ (أضلّ) يتعدّى بنفسِه (٤٤).

سادساً : عن أنس رضي اللهُ عنه لمّا كان يومُ أحدٍ انهزمَ النّاسُ عن النّبي (صلّى اللهُ عليهِ وسلّم) قال : ولقد رأيتُ عائشةَ بنتَ أبي بكرٍ وأمَّ سُليمٍ وإنّهما لمُشمِّرتان أرى قَدَمَ سُوقِهنَّ تَنقُزانِ القِرَبَ – وقال غيرُه تنقلان القِرَبَ – على مُتُونِهما ثمّ تُفرِغانِه في أفواهِ القومِ، ثمّ تَرجِعانِ فتملآنِها ثم تَجيئانِ فتَغرِفانِه في أفواهِ القومِ) (٤٥)، وقولُه (تنقُزانِ القرب) روي بضم القاف بعدها زاي و(القرب) بكسر القاف وفتح الباء جمع (قربة)(٤٦).

وفي روايةٍ (تنقلان القرب) يعني باللام بدل الزاي (٤٧)، وقوله تنقزان فسّرها الداودي بمعنى تُسرعان المشيَ كالهرولة، وفسّرها القاضي عياض بمعنى (تَثِبان) و(النقزُ) كنايةٌ عن سرعةِ السَّير (٤٨).

فأمّا روايةُ الرّفع مع قولِه (تنقران) فخُرِّجتْ على أنّ (القرب) مبتدأ والخبرُ محذوفٌ تقديرُه (والقربُ على متونِهما) (٤٩) فتكونُ الجملةُ الاسميّة حالاً (٥٠).

وأمّا روايةُ النّصبِ فلا إشكال فيها لأنّ (القرب) مفعولٌ بهِ، ولكنّ الإشكالَ في روايةِ النّصبِ مع قولِه (تنقزانِ) (٥١)،حتّى إنّ ابنَ الأثير استبعدها وخُرِّجتْ على نزعِ الخافضِ كأنّه قال : (تثبان بالقربِ) (٥٢) وهو تخريجٌ جيّدٌ فلا داعي يدعو ابن الأثير لاستبعادِ الروايةِ مادام يمكن توجيهُها توجيهاً صحيحاً.

وهناك رواياتٌ أخرى لسنا بحاجةٍ إلى ذكرها هنا (٥٣).

سابعا : عن عبدالله قال : (قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في دية الخطأ عشرين بنتَ مخاضٍ وعشرين بني مخاضٍ ذكور، وعشرين ابنةَ لبونٍ، وعشرين حقّةً، وعشرين جذعةً) (٥٤) ال العكبري : ((أمّا نصب عشرين ففيه وجهان :

أحدهما : أن يكون أراد (الباء) فحذفها،فتعدّى الفعلُ بنفسِه كما قال (أمرتك الخيرَ) أي قضى بعشرين.

الثاني : أن يكون حمل (قضى) على (جعل) تضميناً، وأمّا (بنتَ مخاض) و(أبنةَ لبون) و(حقةً) و(جذعةً) فتمييزٌ كله.

وأما قوله (عشرين بني مخاض) فلا يكون تمييزاً، لأنّه جمعٌ، وانتصابُه على البدلِ من عشرين، وأمّا قوله (ذكور) فالوجُه أن يكونَ مرفوعاً على إضمار (هي ذكورٌ) وأمّا جرُّه فلا وجهَ له.

ولو روي بالنصب لكان وجهاً حسناً، وهو صفةٌ مؤكِّدة لـ (بني))) (٥٥)، فالعكبري خرّج قوله (عشرين) على أنّه منصوبٌ على نزعِ الخافضِ كقولِهم (أمرتُك الخيرَ) قال عمرو بن معد يكرب (٥٦) :

أمرتُك الخيرَ فأفعلْ ما أمرتَ به فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نشبِ (٥٧)

قال ابنُ الشّجري : ((وممّا حذفوا منه الباءَ فعاقبَها النصبُ قولُهم : (أمرتُك الخيرَ) يريدون بالخير، والباء كثيراً ماتُحذَفُ في قولِهم (أمرتك أنْ تفعلَ كذا)

فإذا صرّحوا بالمصدرِ قالوا : أمرتك بفعلِ كذا)) (٥٨)، أو أنّ (قضى) ضُمِّنَ معنى (جعل)، وهو على رأي من يرى أنّ الأفعالَ اللازمةَ التي تنصِبُ مفاعيلَ وإنّما تنصبُها لأنّها ضُمِّنتْ معانيَ أفعالٍ متعديةٍ (٥٩).

ثامنا : عن كعب بن مالك رضي الله عنه وهو يتحدّثُ عن تخلُّفِه عن الخروجِ مع الرَّسولِ (صلّى اللهُ عليه وسلّم) في غزوةِ تبوك قال : (وغزا رسولُ اللهِ صلّى الله عليه وسلّم تلك الغزوةَ حين طابتِ الثمارُ والظلالُ، وتجهّزَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسلّم والمسلمون

معه، فطفِقتُ أغدو لكي أتجهّزَ معهم فأرجعَ، ولم أقضِ شيئاً، فأقولُ في نفسي : أنا قادرٌ عليه، فلم يتمادى بي حتّى اشتدَّ بالناسِ الجدُّ) (٦٠).

قوله : (حتّى اشتدَّ بالنّاسِ الجِدُّ)، روي بإثبات (الباء) ورفعِ (الجِدُّ)، وروي بحذفِ (الباء) ورفعِ (النّاسِ) ونصبِ (الجِدُّ) (٦١).

أمّا الرواية بإثباتِ (الباء) ورفعِ (الجدِّ) فـ (الجِدُّ) (٦٢).

أما الرواية بإثباتِ (الباء) ورفعِ (النّاسِ) ونصبِ (الجِدِّ) فخُرِّجتْ على أنّ (النّاسِ) فاعلٌ و(الجِدُّ) منصوبٌ على نزعِ الخافضِ، أو هو نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي (أشتدّ النّاسُ الاشتدادَ الجِدِّ) (٦٣)، ويؤيّد الرأيَ القائلَ بنزعِ الخافضِ إحدى الرواياتِ وهي : (حتّى شمّر النّاسُ الجِدَّ) (٦٤).

فعلى هذه الرواية يتقوّى وجهُ النّصبِ على نزعِ الخافِضِ لأننّا نقولُ شمّرَ للأمرِ وشمّرَ فيه (٦٥).

الخاتمة

بعد تمام البحث بحمد الله تعالى ظهرتْ لي عدّةُ نتائجَ وهي :

أوّلاً : قد اعتنى رواةُ الحديثِ النبويِّ الشّريفِ بحِفظِه ونقلِه اعتناءً كبيراً وأنّ كلَّ طُرُقَ الحديثِ يمكنُ تخريجُها على وجهٍ صحيحٍ موافقٍ للغةِ العرب .

ثانياً : قد تأتي المفردةُ الواحدةُ محتمِلةً الرّفعَ والنّصبَ، ويمكنُ تخريجُ روايةِ النّصبِ أو الرّفعِ على أكثرِ من وجهٍ صحيحٍ نحويّاً.

ثالثاً : أنّ قسماً منِ المفرداتِ المنصوبةِ خرّجها قسمٌ من شرّاحِ الحديثِ على نزعِ الخافضِ مع كونِها قد تحتملُ أوجهاً أخر كأنْ تُخرَّجَ على الحالِ أو على أنّها مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ وغيرِ ذلك من الأوجهِ النّحويّةِ المُحتمَلةِ.

الهوامش

١- ينظر : شرح الأشموني ١ / ٤٤٠.

٢- البيت لجرير ينظر : ديوانه ٥١٢، ومغني اللبيب ١٣٨/١، وشرح ابن عقيل ١٨٨/١، وخزانة الأدب ٦٧١/٣.

٣- ينظر : شرح الأشموني ٤٤٠/١.

٤- البيت للفرزدق في ديوانه ٤٢٠/١، وينظر : تخليص الشواهد ٥٠٤، وشرح شواهد المغني ٨٢/١، وهمع الهوامع ١٠/٣، وخزانة الأدب ١١٥/٩ و٤٥/١٠.

٥- البيت في لسان العرب ١٨٨/١، والمقاصد النحويّة ٣٤١/٣، وخزانة الأدب ٤٣٦/٥ – ٤٣٧.

٦- ينظر : حاشية الخضري ٤٠٩/١.

٧- ينظر : الكتاب ٣٨/١ و ١٥٩، ومعاني القرآن للفرّاء ٢٣٣/١، والمقتضب ٣٢١/٢، ومجالس ثعلب ٥٨٨/٢، وشرح المفصل ١٠٣/٩، وحاشية الخضري ٤٠٧/١.

٨- الكتاب ١٥٩/١.

٩- ينظر : الأشباه والنظائر ١٩٤/٣، وحاشية الخضري ٤٠٧/١.

١٠- ينظر: الإقتضاب ٢٦٤/١، وبدائع الفوائد ٥٦/٢.

١١- ينظر : شرح الكافية ١٠٧/١، وهمع الهوامع ١٩٠/٢.

١٢- ينظر : مغني اللبيب ٧٦/٢، والجر بالحرف في النحو العربي ٣١٥

١٣- شرح الأشموني ٤٤٠/١- ٤٤٣.

١٤- الحديث في فتح الباري ١٧٢/٢، والمخضب بكسر الميم شبه الإجابة يُغسَلُ فيها الثياب، ينظر : لسان العرب ١٢٠/٣.

١٥- ينظر : فتح الباري ١٧٤/٢، وعمدة القاري ٢١٥/٥.

١٦- ينظر : فتح الباري ١٧٤/٢، والحديث في صحيح مسلم بشرح النووي ١٣٦/٤.

١٧- ينظر : فتح الباري ١٧٤/٢.

١٨- ينظر : عمدة القاري ٢١٥/٥ ٠

١٩- ينظر الخلاف في جواز تقديم التمييز على عامله في الكتاب ٢٠٥/١، والمقتضب ٣٦/٣، والإنصاف ٨٢٨/٢ مسالة (١٢٠) وشرح المفصل ٧٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٧٧/٢ – ٧٧٨ ٠

٢٠- ينظر عمدة القاري ٢١٥/٥ ٠

٢١- الحديث في فتح الباري ٢٢٧/٢ ٠

٢٢ و ٢٣ – ينظر فتح الباري ٢٢٩/٢، وإرشاد الساري ٧٧/٣ ٠

٢٤ و ٢٥ – ينظر عمدة القاري ٢٩٣/٥ ٠

٢٦- تنظر : في لسان العرب ٦٢٣/٤، وعمدة القاري ٢٩٤/٦، وعون المعبود ٣٤٣/٢، ومرقاة المفاتيح ٢ / ٤٨٩.

٢٧- الحديث في فتح الباري ٢٢٩/٣، وعمدة القاري ١٦٩/٧.

٢٨- ينظر : فتح الباري ٢٢٩/٣ ٠

٢٩- فتح الباري ٢٢٣/٣ ٠

٣٠- ينظر : فتح الباري ٢٣٠/٣، وتنظر : المسالة في شرح ابن عقيل ١٧١/١، وشرح التصريح ٢٩٠/١ – ٢٩١، وشرح الاشموني ٦٧ – ٦٨، ومعاني النحو ٥٠٢/٢.

٣١- ينظر : فتح الباري ٢٣٠/٣، وارشاد الساري ٤٥٩/٢، وينظر : النصب على نزع الخافض في الكتاب ٣٧/١، والمقتضب ٣٢١/٢، وخزانة الادب ٤٨٦/١ ٠

٣٢- ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح ٢٢٧، وفتح الباري ٢٣٠/٣، وعمدة القاري ١٩٦/٨، وإرشاد الساري ٤٥٨/٢، وينظر : حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه في الكتاب ٧٥/٢ و ١١٥ و ٣٤٥، والمقتضب ١٣٨/٢ – ١٣٩، وهمع الهوامع ٦٦/١، ١١٧/٢ و ١٥١، وخزانة الادب ٣٨/٢ ٠

٣٣- ينظر : فتح الباري ٢٣٠/٣، وعمدة القاري ١٩٦/٨، وإرشاد الساري ٤٥٩/٢ ٠

٣٤- الحديث في فتح الباري٣٤٤/٣.

٣٥- ينظر : مشارق الأنوار ١٦٧/١، وفتح الباري ٣٤٤/٣، والبدر المنير ٥٤٢/٥.

٣٦- ينظر : فتح الباري ٣٤٤/٣.

٣٧- ينظر : عمدة القاري ٦٤/٩، وإرشاد الساري ٦٩/٣، وعون المعبود ٢٢٠/٨.

٣٨ و٣٩ – إرشاد الساري ٦٩/٣.

٤٠– الحديث في فتح الباري ١٦٢/٥.

٤١– ينظر : فتح الباري ١٦٢/٥، وعمدة القاري ٩٢/١٢.

٤٢– ينظر : فتح الباري ١٦٢/٥.

٤٣– ينظر : لسان العرب ٥٢١/٥، وعمدة القاري ٩٢/١٢.

٤٤– ينظر : لسان العرب ٥٢١/٥، وفتح الباري ١٦٣/٥.

٤٥– الحديث في فتح الباري ٧٨/٦.

٤٦– ينظر : فتح الباري ٧٨/٦– ٧٩، وعمدة القاري ١٦٧/١٤.

٤٧و٤٨– ينظر : فتح الباري ٧٨/٦–٧٩.

٤٩– ينظر : النهاية في غريب الحديث ١٠٦/٥، وعمدة القاري ١٦٧/١٤.

٥٠ و٥١ – ينظر : فتح الباري ٧٨/٦–٧٩، وعمدة القاري ١٤ /١٦٧.

٥٢ – ينظر النهايه في غريب الحديث ١٠٦/٥، وفتح الباري ٧٨/٦ – ٧٩.

٥٣– ينظر : فتح الباري ٧٨/٦– ٧٩.

٥٤– الحديث في مسند أحمد ١/ ٤٥٠، وسنن الترمذي ١٥٢٧/٢، وكنز العمال ١٩٥٣/١٥.

٥٥– إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي ١٢٩.

٥٦– البيت في شعرين مختلفين أحدهما لأعشى طرود والآخر مختلف في قائله فقيل عمرو بن معد يكرب، وقيل لعباس بن مرداس، وقيل لزرعة بن السائب، وقيل لخفاف بن ندبة، وينظر : كتاب سيبويه / هامش المحقق ٣٧/١، وخزانة الأدب ٣٣٩/١، و٣٤٢، والكامل ٩/١.

٥٧– تنظر : المسألة في الكتاب ٣٧/١– ٣٨، والمقتضب ٣٦/٢ والأمالي الشجرية ٣٦٥/١ و٢٤٠/٢.

٥٨– الأمالي الشجرية ٣٦٥/١ و ٢٤٠/٢.

٥٩– ينظر : الإقتضاب ٢٦٤/١، وبدائع الفوائد ٥٦/٢، والجر بالحرف في النحو العربي ٣١٥.

٦٠- الحديث في فتح الباري ١١٣/٨.
٦١و٦٢و٦٣ – ينظر : فتح الباري ١١٨/٨، وعمدة القاري ٥٢/١٨.
٦٤- ينظر : فتح الباري ١١٨/٨.
٦٥- ينظر : لسان العرب ١٨٣/٥.

المصادر

القرآن العظيم.

الكتب المطبوعة :

- إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، شهاب الدين القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) وبهامشه صحيح مسلم بشرح النووي، أعادت طبعه بالأوفسيت مكتبة المثنى ببغداد على نسخة المطبعة الأميرية ببولاق في مصر، ط (٦)، ١٣٠٤ هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي (ت٩١١ هـ) مطبعة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفيّة . حيدر آباد، ط (٢) ١٩٣٥.
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، العكبري (ت ٦١٦ هـ) تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – القاهرة، ط (١)، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩ م.
- الأمالي الشجريّة، ابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ)، دار المعرفة – بيروت – لبنان.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت.ط (٥)، ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م.
- بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزيّة (ت ٧٥١ هـ)، عني بطبعه وتصحيحه والتعليق عليه إدارة المطبعة المنيريّة، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، ط (٩١، ١٩٨٦ م).
- التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري، (ت ٩٠٥ هـ)، المطبعة الأزهرية، ط ٣، ١٣٤٤ هـ، ١٩٢٥ م.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، الخضري (ت ١٢٨٧ هـ) شرحها وعلق علها تركي فرحان المصطفى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط (٢)، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة المدني – مكتبة الخانجي – القاهرة،ط (١) ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦ م.
- خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي، ابن الملّقن الأنصاري، تحقيق : حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط (١).
- ديوان جرير، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط (٣)، (د. ت).
- ديوان الفرزدق (همام بن غالب)، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- سنن الترمذي، الترمذي (ت ٢٧٦ هـ) تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣ هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (ت ٦٧٩ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، مصر،ط (١٤)، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني (ت ٩٠٠هـ) قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، وأشرف عليه د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (١)، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨ م.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) الكتب العلمية بيروت.
- شرح شواهد الألفية المسمى (المقاصد النحوية) العيني (ت ٨٤٥ هـ) مطبوع على هامش خزانة الأدب، بولاق، ١٢٩٩ هـ
- شرح شواهد المغني، السيوطي (ت ٩١١ هـ) صححه الشنقيطي، وعلق عليه أحمد فاضل كوجان، دمشق، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ت٦٧٢ هـ) تحقيق عبدالمنعم هريدي، دمشق، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢ م.

- شرح المفصل، ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- شواهد التوضيح والتصحيح في مشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) تحقيق الدكتور طه محسن، وزارة الأوقاف للشؤون الاسلامية العراقية، بغداد، ١٤٠٥ هـ – ١٦٨٥ م.
- صحيح البخاري بشرح الكرماني، الكرماني، داراحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط (٢)، ١٤٠١ هـ، ١٩٨١ م.
- صحيح مسلم بشرح النووي، الناشر دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني (ت ٨٤٥ هـ) عنيت بنشره والتعليق عليه مجموعة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيريّة لصاحبها محمد منير عبدة آغا الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت ١٣٢٩ هـ) دار الكتب العلمية، بيروت.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) خرج أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، أشرف على تصحيحه محب الدين الخطيب وعبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت.
- الكامل في اللغة والأدب، المبرد (ت ٢٨٥ هـ) تحقيق أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاتة، مطبعة النهضة الجديدة.
- كتاب سيبويه، سيبويه (ت ١٨٠ هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون . عالم الكتب، بيروت.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، المتقي الهندي (ت ٩٧٥ هـ) تحقيق الشيخ بكري حياني، وصفوة السقا، مطبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩ م.
- لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١ هـ)، طبعة مراجعة ومصححة بمعرفة نخبة من السادة الأساتذة المختصين، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣ م.

- مجالس ثعلب، ثعلب (ت ٢٩١ هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصر الجديدة، ١٩٥٦ م.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي القاري، تحقيق جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط (١)، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م.
- مسند الأمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، مصر.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي عياض، المكتبة العريقة ودار التراث.
- معاني القرآن، الفراء (ت ٢٠٧ هـ) تحقيق فاتن محمد خليل، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط(١)، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م.
- معاني النحو، د. فاضل السامرائي، وزارة التعليم العالي – جامعة الموصل، ج (١–٢) ١٩٨٩، ج (٣–٤) ١٩٩١.
- مغني اللبيب، عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦٣ هـ) تحقيق د. مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – بيروت، ط (٦) ١٩٨٥ م.
- المقتضب، المبرد (ت٢٨٥ هـ) تحقيق : عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (ت٦٠٦ هـ) تحقيق صلاح محمد عويضة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العربية، بيروت، ط (١) ١٤١٩ هـ – ١٩٩٧ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية.

ثانيا : البحوث والرسائل الجامعية

– الجر بالحرف في النحو العربي، رسالة ماجستير، صادق حسين كنيج، كلية الآداب، جامعة بغداد، جمادى الأولى ١٤٠٣ هـ – آذار ١٩٨٣ م.